

الموضوع: طلب الدعوى لانهقاد الجمعية العامة للمساهمين بشركة هر في للتصويت على عزل رئيس مجلس الإدارة.

السادة شركة هر في للخدمات الغذائية

سلمهم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد

إشارة للموضوع أعلاه وحيث سبق وان تقدمت بطلب انعقاد الجمعية العامة للمساهمين للتصويت على عزل رئيس مجلس الإدارة الحالي قصي معتر الغزاوي واستنادا لأحكام المادة السادسة من لائحة حوكمة الشركات "حصول المساهم على المعلومات" وحيث أن أسباب طلب انعقاد الجمعية من المعلومات الواجب تو افرها فإننا نيين أسباب الطلب كما سيرد:

أننا كنا في المرحلة السابقة نعزو تدهور حال الشركة وانخفاض أرباحها للعوامل التي يتم الإعلان عنها مع عدم قناعتنا بها لكامل علمنا ومعرفتنا بهذا الكيان الذي اسسته طيلة (40) سنة، وحيث أن ما أثير خلال الأيام المنصرمة وفق الإعلان الصادر من الشركة والمنشور عبر المنصات الإعلامية المخصصة لنشر إعلانات الشركات المدرجة وذلك بتاريخ 2024/08/04م والذي تضمن أن ارتفاع خسائر الشركة في الربع الثاني للعام المالي 2024 يعود لعدد من الاعتبارات وجاء منها "زيادة المصاريف العمومية الإدارية والتي تضمنت تصفية مستحقات تنفيذيين سابقين بالشركة منها تنفيذ حكم قضائي من المحكمة العمالية لصالح الرئيس التنفيذي المكلف السابق السيد/ خالد أحمد السعيد"، الامر الذي حملنا للفحص المالي والذي تبين بموجبه عدد من الأمور كما يلي:

- 1- أن الحكم القضائي المكتسب للصبغة التنفيذية صدر بحق الشركة بتاريخ 1445/09/14هـ الموافق 2024/03/24م (الربع الأول).
- 2- تقدم الرئيس التنفيذي السابق لمحكمة التنفيذ بتاريخ 1445/09/14هـ الموافق 2024/03/24م (الربع الأول).
- 3- تم ابلاغ الشركة بقرار محكمة التنفيذ بوجوب تنفيذ مضمون السند خلال خمسة أيام اعتبارا من تاريخ 1445/09/16 الموافق 2024/03/26م (الربع الأول).
- 4- نظرا لتقاعس رئيس مجلس الإدارة بتنفيذ قرار محكمة التنفيذ أصدرت محكمة التنفيذ قرارها رقم 6648092001 القاضي بإجراء حجز التنفيذ على أموال الشركة في البنك المركزي وذلك بتاريخ 1445/09/21هـ الموافق 2024/03/31م (الربع الأول).
- 5- تم التنفيذ الجبري على حسابات الشركة وسحب مبلغ مطالبة التنفيذ ورفع الإيقاف عن الشركة بتاريخ 1445/09/21هـ الموافق 2024/03/31م، (الربع الأول).

ويتضح من المجريات السابقة أن مستحقات الرئيس التنفيذي السابق البالغ قيمتها (2,380,526) ريال كان الواجب أن تنعكس على مصروفات الربع الأول الذي بلغ فيه إجمالي الربح مبلغ وقدره (448,244) ليكون (صافي الربح والخسارة فيه = خسارة: -1,932,282)، وإخفاء وجود الخسارة ظاهر السبب ولذلك لإيهام المساهمين بربحية الشركة التي انخفضت منذ توليه من (160,837,179) ريال وصولا لتحقيق خسائر بلغت (23,697,915) ريال بهذا الربع والربع الذي سبقه حال عدم العبث بالقوائم المالية وترصيد المصروفات بتوقيها الصحيح.

كما تبين لنا بموجب الإفصاح عن أن زيادة مصروف الزكاة بمبلغ وقدره (8,094,759) ريال في الربع الثاني لعام 2024 كان اثرا لتسويات زكوية تخص سنوات سابقة وكان أحد أسباب خسائر للشركة فيه تضليل للمساهمين وتغيير للحقائق المالية حيث أنه تم تكوين مخصصات من قبل لمواجهة التزامات الزكاة للسنوات ما قبل 2021 وقد بلغ رصيد مخصص الزكاة بتاريخ 1 يناير 2021 مبلغ وقدره (13,667,451) ريال. ولكن للأسف اعتبارا من عام 2021 توقفت الشركة عن تكوين المخصصات الكافية لسداد التزامات الزكاة للأعوام 2021 وحتى نهاية 2023 واستخدام المخصص السابق ذكره لسداد الزكاة السنوية. (بلغت إجمالي ما تم إضافته للمخصص للأعوام 2021 إلى 2023 مبلغ (3,742,613) ريال في حين أن ما سدد فعلا عن نفس السنوات مبلغ (14,649,969) ريال بفارق يصل إلى (10,907,356) ريال) الأمر الذي أدى إلى تدني أرصدة المخصصات الزكوية إلى مبلغ 9,272,345، 4,706,247، 2,379,467 مليون ريال للسنوات 2021، 2022، 2023 على التوالي.

ووجب التوضيح أيضا أن الشركة قد أقرت بميزانية عام 2020 عن وجود مخصص قدرة 6,400,000 مليون ريال لمواجهة الربط الضريبي الإضافي للأعوام 2014 إلى 2018 والبالغ قدره 19,400,000 مليون ريال. كما تم تعديل الربط للأعوام 2014 إلى 2020 ليرتفع ويصل إلى 21,150,000 ريال طبقا لما هو وارد بميزانيات الشركة المعلنة عن عام 2021. وعلى الرغم من تزايد الالتزام الزكوي الإضافي فقد قامت الشركة بتخفيض المخصصات وصولا إلى 2,379,467 ريال بتاريخ 31 ديسمبر 2023.

كما أنه لم يتم الإفصاح وبيان اسباب خسارة قطاع المخازن بأكثر من مليوني ريال وذلك بإعلانها المنشور بتاريخ 2024/08/04م لنتائج الربع الثاني من عام 2024 بخلاف ما تضمنته القوائم المنشورة بعد ذلك الإعلان بثلاثة ايام، ودون بيان أسباب الخسائر حيث ان قطاع المخازن لم يحقق أي خسائر منذ تأسيس الشركة وحتى هذا الربع التي تزعم فيه الشركة بأن المتسبب بخسارته هو مستحقات الرئيس التنفيذي السابق (خالد السعيد) وفقا للقواعد الحوكمة بشركة هرفي "م:20(مسؤوليات مجلس الإدارة واختصاصاته)" "ج: مسؤوليات ومهام المجلس متضمنه مهام العضو المستقل" "13: ضمان دقة وسلامة البيانات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها وذلك وفقاً لسياسات وأنظمة الإفصاح والشفافية".

ويتضح بذلك أن رئيس المجلس لا يخرج عن أمرين كلاهما موجب للعزل إما تفريط وإما اعتداء، ومسؤوليته قائمة تجاه تلك القوائم لما قرره (م:20) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية (ف:9) ان من واجباته "إعداد القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة واعتمادها قبل نشرها" وما قرره (ف:11) من ذات المادة " ضمان دقة وسلامة البيانات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها وذلك وفق سياسات ونظم عمل الإفصاح والشفافية المعمول بها" كما ثبت إخلاله بواجباته الواردة بذات المادة حيث قرره المادة (28) عدد من الواجبات التي أخل بها حيث تبين عدم "مراجعة التقارير الخاصة بأداء الشركة" بالمخالفة للفقرة (3)، وعدم "التحقق من سلامة ونزاهة القوائم والمعلومات المالية للشركة" بالمخالفة للفقرة (4)، وعدم "التحقق من أن الرقابة المالية ونظم إدارة المخاطر في الشركة قوية" بالمخالفة للفقرة (5)، وعدم "تخصيص وقت كافٍ للاضطلاع بمسؤولياته، والتحضير لاجتماعات مجلس الإدارة ولجانته والمشاركة فيها بفعالية، بما في ذلك توجيه الأسئلة ذات العلاقة ومناقشة كبار التنفيذيين بالشركة" بالمخالفة للفقرة (11)، ويكون بذلك رئيس مجلس الإدارة حاول إخفاء تلك الإخفاقات بمخالفة الباب التاسع من لائحة حوكمة الشركات "الإفصاح والشفافية" وإصدار افصاحات مضلله وعدم نشر الأمور المؤثرة بالوقت المناسبة، وإخفاء أمور جوهرية، واستغلال مخصصات كان الواجب عدم المساس بها، وتم اختيار الوقائع المذكورة أعلاه كعينات لإثبات ذلك، وإثبات عدم عمل رئيس مجلس الإدارة لمبدأ الحيطة والحذر ومبدأ الشفافية والوضوح وعدم المحافظة على مصالح الشركة وماليتها وحقوق المساهمين، الامر الذي أدى: لوجود خسائر ربعيه تقدر بي (23,698,915) ريال.

ويتضح من خلال مجريات ما سبق وجود أرباح تم رصدها بمالية الشركة عبر تأجيل تسجيل المصاريف وهذا من التلاعب بالمراكز المالية لغرض إخفاء وقوع الخسائر الامر الذي يتطلب معه النظر في إعمال احكام المادة 260 من نظام الشركات بحق رئيس المجلس والتي قررت تجريم ووصف الجرائم الجسيمة بحق "كل مدير أو مسؤول أو عضو مجلس إدارة أو مراجع حسابات أو مصف، سجّل متعمداً بيانات أو معلومات كاذبة أو مضللة في القوائم المالية للشركة أو فيما يعده من تقارير أو في البيانات الخاصة بتخفيض رأس مال الشركة أو كفاية أصولها لسداد ديونها عند التصفية، وغيرها من التقارير والبيانات التي تعرض على الشركاء أو الجمعية العامة أو المساهمين وفقاً لأحكام النظام، أو أغفل متعمداً ذكر واقع جوهرية في أي مما سبق بقصد اظهار المركز المالي للشركة بشكل مخالف للحقيقة.

ولتضرري الشخصي من تلك الإجراءات والتصرفات الذي أدت لانخفاض أرباح الشركة ونزول سعر السهم بشكل لا يقبل معه افتراض حسن الإدارة ولأن مسؤولية التصرفات سألقة الذكر تقع بشكل أولي على عاتق رئيس مجلس الإدارة والذي سبق وأن طلبت عزله بموجب طلب قدم بتاريخ 2022/02/27م لخبرتي الطويلة بهذا الكيان منذ تأسيسه واحرصهم على مصالحته وربحيته، وخير دليل حال الشركة منذ توليه، ولكل ما سبق ولكون رئيس مجلس الإدارة اخفى المركز المالي الصحيح للربع الأول من هذا العام، والمركز المالي لمخصصات الزكاة، وعليه وتحقيقاً لمصلحة شركة هرفي والمساهمين فإنني أطلب ما يلي:

**الإعلان وفق الأسباب المذكورة لانعقاد جمعية المساهمين للتصويت بعزل رئيس مجلس إدارة شركة هرفي الحالي معترضي قصي العزاوي، وفقاً لأحكام النظام.**

**المساهم**

**أحمد بن حمد السعيد**